أموالنا المنهوبة..
لم ينجح أحد!

obeikan.com

رصدت منظمة النزاهة المالية العالمية أنه خلال عشر سنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٢) خرج من مصر فى المتوسط ما يقرب من ٤ مليارات دولار سنويًا، هى أموال ناتجة عن تهرب ضريبى وفساد وجرائم، تتسرب خارج البلد ليتم غسلها، فلا يعود من الممكن تعقبها أو استردادها فينعم ناهبوها بها فى الخارج. يوازى هذا المبلغ ٣٠٠ مليار جنيه مصري.

وحتى نتخيل هذا الرقم، فهو أكثر من ضعف عجز الموازنة المبكى عليه، ويقترب من ضعف مقدار الدين الخارجى فى ٢٠١٢[١٠١].

قضية الأموال المنهوبة وسبل استردادها هى موضوعٌ شائك فى بلدٍ يعانى اقتصاديًا.

ما بين التأييد والتحفظ، تتراوح ردود الفعل الرسمية والشعبية بشأن اللجان والجهود المبذولة لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة إلى الخارج. بلغ الأمر بأن البعض طالب بعدم إنفاق المال العام على ملف استرداد الأموال المهربة باعتبار أنه فات أوان التصرف بشأنها، واتهم هؤلاء الأجهزة المعنية فى الدولة بالتباطؤ وعدم اتخاذ إجراءات جادة منذ البداية، ما استغله المتهمون فى تأمين أموالهم بطرق قانونية[١٠٢].

الأكيد أن أى دولة تمتلك أموالًا وأرصدة مهربة أو تخص شخصيات بارزة متهمة بالفساد والتربح، ستطلب من جهات التحقيق فى مصر جميع القرارات والأحكام التى صدرت بحق هذه الشخصيات، لضمان عدم وجود أى تأثيرات خارجية على هذه المحاكمات، وتناسبها مع المعاهدات الدولية الموقعة بين الدول، لتجنب الإخلال بحق هؤلاء.

---

١٠١ سلمى حسين، عن الفاسدين والساكتين، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٤.

١٠٢ محمود جاويش، «السادات» لمحلب: فات أوان استعادة الأموال المهربة، موقع «بوابة «المصرى اليوم» الإلكتروني، ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

يزيد من تعقيد الموقف أنه لا توجد أى اتفاقيات دولية بين مصر وبعض البلدان التى يوجد بها رموز الفساد فى عهد مبارك -مثل بريطانيا فى حالة وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي، أو إسبانيا فى حالة رجل الأعمال حسين سالم قبل تبرئته- تخص تبادل واسترداد الأموال أو المتهمين المحكوم عليهم، أو الصادر ضدهم قرارات ضبط وإحضار. وتستفسر مثل تلك الدول عن الأدلة التى توافرت عن هؤلاء المتهمين بالفساد واستغلال مناصبهم بغرض التربح، وتستعلم عما إذا كانت إجراءات التحقيق تمت بشكل قانونى عادل وبحضور محامين عنهم.

الشاهد أنه لم تتحرك مؤسسات الدولة فى مصر لتغيير القواعد المعتمة فى الحُكم/ ولا أعيد تكوينها لتحمى «مال الشعب» وتسترد الأموال المنهوبة، وهذا هو المخيف فى ملف مال دائرة مبارك وأعوانه الذى ينقصه معلوماتٌ مهمة تخص:

١- مسار الأموال: وكيف تمسك الخيط الرابط بين جريمة فساد وبين المال المخزون فى بنوك سويسرا وغيرها.

٢- الأيدى الرمادية: التى تحمل هذا المال القذر من مصر إلى حيث يرقد حاملًا أمانى الفاسدين فى استراحات طويلة على بحيرة الثروات المنهوبة.

وليس صعبًا اكتشاف أن هناك «إرادة» مضادة لإزالة أستار العتمة على «الرجال الكبار» الذين يسرقون بالقانون/ ويحمون الثروات القذرة بالنفوذ والأمر الواقع/ وجيشًا من الأيادى الرمادية المخترق لكل مؤسسات الدولة[١٠٣].

هذه الإرادة المضادة تقف ضد إعادة بناء الدولة، حفاظًا على

١٠٣ وائل عبدالفتاح، أين تذهب المستندات؟، جريدة «التحرير»، القاهرة، ٢٠ يوليو ٢٠١٥.

مساحات العتمة، وتطلق غازاتها المسمومة لتغطى على هذه المنطقة بفرض اليأس من إمكانية استرداد المال، وسط دعاوى بالكف عن النبش فى قبور ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، صدر قرار من رئيس الوزراء إبراهيم محلب، فى نوفمبر ٢٠١٤، بتشكيل اللجنة التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة بالخارج برئاسة وزير العدل، وعضوية مساعد وزير العدل لشؤون الكسب غير المشروع، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ضمت اللجنة ممثلين عن النيابة العامة ووزارة الداخلية، وهيئة الأمن القومي، وممثلين عن وزارة الخارجية، وهيئة الرقابة الإدارية، والبنك المركزي.

نص القرار على أن تتولى اللجنة وضع خطة عمل لاسترداد الأموال المصرية المهربة بالخارج، واقتراح وضع حلول من شأنها التصدى لمعوقات استردادها، كما تتولى متابعة الإجراءات القانونية والعملية التى تمت لاسترداد الأموال بالخارج، والتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال.

لم يمر على قرار محلب سوى ٧ أشهر، حتى أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي، فى ٢٦ يونيو ٢٠١٥، قرارًا جمهوريًا بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥، بإنشاء اللجنة القومية لاسترداد أموال مصر من الخارج، بهدف استرداد الأصول والأموال وجميع الموجودات والامتيازات المصرية بالخارج، التى تم التحصل عليها بفعل يعاقب عليه القانون، وتضم فى عضويتها ١١ مسؤولًا، بينهم رئيس جهاز الكسب غير المشروع، وممثل عن البنك المركزي، وممثلون عن وزارتى الخارجية والمالية، وبرئاسة النائب العام[١٠٤].

١٠٤ محسن سميكة، قرار جمهورى بإنشاء لجنة قومية لاسترداد الأموال المهربة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٦ يونيو ٢٠١٥.

تم تفعيل القرار بعد قرار آخر أصدره شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، بنشر أسماء أعضاء اللجنة وممثلى الهيئات المختلفة، فى الجريدة الرسمية، فى عددها الصادر ٥ نوفمبر ٢٠١٥، فيما تقدم المحامى سمير صبرى فى يناير ٢٠١٤ ببلاغ لنيابة الأموال العامة ضد أعضاء لجان استرداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج، بتهمة إهدار المال العام[١٠٥].

لم تكن هذه هى المحاولات الأولى الرامية إلى استعادة أموالنا المهربة والمنهوبة.

قبل ذلك، كانت اللجنة الوطنية التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة بالخارج، برئاسة وزير العدل، معنية بهذا الملف، فقد نَصَ القرار، الذى نُشِرَ فى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ بالجريدة الرسمية، على أن تتولى اللجنة القيام بخمس مهام، هى وضع خطة عمل لاسترداد الأموال المصرية المهربة بالخارج، والوقوف على المعوقات، التى تواجه عملية استرداد الأموال والأصول المصرية المهربة، واقتراح وضع حلول من شأنها التصدى للمعوقات وتذليل عقبات التنفيذ.

تلخصت مهام اللجنة، وفقًا للقرار، فى متابعة الإجراءات القانونية والعملية التى تمت لاسترداد الأموال والأصول المصرية بالخارج، والتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال، طبقًا للقوانين المعمول بها، والتنسيق مع الأجهزة الدولية المختصة فى إطار قواعد التعاون الدولى فى شأن اتخاذ إجراءات استرداد الأموال.[١٠٦]

---

١٠٥ محمود الواقع، رحلة البحث عن أموال مبارك: ٥ لجان.. و«٦٤٠ مليون يورو» تنتظر قرار النائب العام السويسري، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٧ يناير ٢٠١٦.

١٠٦ أحمد البهنساوى وإيمان السيد، «الوطن» تنشر تفاصيل قرار «محلب» بتشكيل لجنة لاسترداد الأموال المهربة، موقع «بوابة الوطن» الإلكتروني، ٢ نوفمبر ٢٠١٤.

عـرَّف القـرار الأصـول بأنهـا كافـة الأمـوال العقاريـة والحقـوق العينيـة، الأصليـة والتبعيـة، والأمـوال السـائلة والمنقولـة والأوراق الماليـة والتجاريـة والصكـوك، وكافـة الحقـوق والامتيـازات المملوكـة للدولـة أو الهيئـات العامـة أو لـشركات قطـاع الأعـمال القابضـة أو التابعـة، سـواء كانـت هـذه الأمـوال مـن الأمـوال العامـة المملوكـة للدولـة أو مـن أموالهـا الخاصـة وكان يتعـين أن تـؤول للدولـة أو لإحـدى الجهـات سـالفة الذكـر والموجودة داخـل أو خـارج مصر.

كـما نـص عـلى حـق اللجنـة فى الاسـتعانة بمـن تـراه ذى خـبرة وكفـاءة مـن العاملـين فى الـوزارات والهيئـات والأجهـزة المعنيـة وأعضـاء هيئـات التدريـس بالجامعـات والمراكـز البحثيـة والمجتمـع المـدني، لتقديـم المشـورة والبيانـات والإيضاحـات، وتتـولى وزارة الماليـة توفـير الاعتـماد المـالى الـلازم لقيـام اللجنـة بممارسـة مهامهـا بالتنسـيق مـع رئيـس اللجنـة وفتـح حسـاب بنكـى بالبنـك المركـزى المـصرى باسـم «حسـاب الأصـول المسـتردة» تـودع فيـه الأمـوال التـى يتـم اسـترادها، ووزارة الماليـة موكلـة بالتـصرف فى الأصـول العقاريـة والمنقـولات وإيـداع قيمتهـا فى الحسـاب.

اللجنتـان المذكورتـان همـا آخـر العنقـود فى سلسـلة طويلـة مـن اللجـان ذات الصلـة.

فقـد شـهد ملـف اسـترداد الأمـوال المصريـة المهربـة للخـارج تشـكيل ٨ لجـان خـلال الفـترة مـا بـين قيـام ثـورة ٢٥ يناير وحُكـم المجلـس العسـكرى للبـلاد وحتـى الآن، تعـددت صفتهـا مـا بـين رسـمية وشـعبية، وكانـت البدايـة فى ٤ إبريـل عـام ٢٠١١ وبعـد سـقوط الرئيـس الأسـبق حسـنى مبـارك، حـين أصـدر المجلـس العسـكرى بقيـادة المشـير محمـد حسـين طنطـاوى فى ذلـك الوقـت المرسـوم رقـم ٥٢ لسـنة ٢٠١١ بتشـكيل لجنـة قضائيـة برئاسـة المستشـار عاصـم الجوهـري، رئيـس جهـاز الكسـب

غير المشروع الأسبق، لتتولى التحقيق فى البلاغات المقدمة ضد مبارك وأسرته، والمسؤولين فى نظامه، ومنعهم من التصرف فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد تلك الأموال، كما منح المجلس اللجنة حق الاستعانة بمكاتب المحاماة والتحريات الأجنبية، والسماح لها بمخاطبة جميع الجهات، والاستعانة بالمصرفيين والماليين والمترجمين لمعاونتها فى إنجاز مهمتها.

تعهد المستشار عاصم الجوهري، بالعمل على استرداد «كل مليم» من الأموال المهربة، ثم كشف لاحقًا عن حجم الأموال التى جمدها الاتحاد الأوروبى لرموز نظام مبارك، والتى بلغ إجماليها مليارًا و١٠٠ مليون دولار، بينها مبلغ ٧٠٠ مليون فرنك سويسري.

بعد ١٥ شهرًا من قرار المجلس العسكرى بتشكيل اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، ونظرًا للعقبات التى واجهتها فى البحث والتحرى عن حجم الأموال المهربة، قرر كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، تشكيل مجموعة عمل قومية للتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة، تهدف إلى تذليل العقبات التى تواجه عمل اللجنة القضائية وتقديم الدعم لها فى التحرى والبحث بجانب مكاتب التحريات الأجنبية التى استعانت بها اللجنة.

أنفقت اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة ٣٤ مليون جنيه، قيمة ترجمة أحكام صادرة ضد المتهمين من رموز مبارك، بالإضافة إلى تأجير مكاتب محاماة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد تلك الأموال، وقدرة تلك المكاتب على تتبع الأموال داخل البنوك الخارجية. غير أن اللجنة ألغت تعاقدها مع جميع مكاتب المحاماة الأجنبية لاحقًا[١٠٧].

١٠٧ محمد العالم، استرداد الأموال المنهوبة.. ٤ سنوات من الوهم.. أكثر من ٧ لجان رسمية وشعبية تم تشكيلها منذ الإطاحة بمبارك بدون فائدة، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

على الرغم من جهود تلك اللجنة فى التعرف على جزء من الذى يمتلكه نظام مبارك فى الخارج، وإقامة دعاوى قضائية دولية ضد كل من بريطانيا وقبرص، لرفضهما الإفصاح عن الأموال التى هرَّبها إليها مبارك، فإنها واجهت اتهامات أطلقها أحد محامى المتهمين فى النظام الأسبق فى ذلك الوقت، حول إنفاق ٦٤ مليون دولار من أجل تجميد الأموال المهربة. وتبين أن هذا الرقم مبالغ فيه، وأن ما تم صرفه كبدل سفر وانتقالات وتوكيل مكاتب محاماة أجنبية بلغ ٤ ملايين دولار فقط، لكن فى نهاية الأمر فشلت اللجنة فى استرداد الأموال.

بالتزامن مع تشكيل اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، تشكلت فى شهر يونيو من عام ٢٠١١ النواة الأولى للجنة الشعبية لاسترداد الأموال، تحت شعار «مبادرة من رحم الشعب لاسترداد أموال الشعب».

نظمت المبادرة الشعبية، برئاسة المستشار الإعلامى معتز صلاح الدين، ٨ مظاهرات فى عدد من الدول الأوروبية، للضغط عليها من أجل الكشف عن الأموال المصرية المهربة إلى أراضيها، وكان لها دور غير رسمى فى كشف عدد من الحكومات عن تجميدها لبعض الأموال المملوكة لمبارك ورموز نظامه. أقامت المبادرة الشعبية دعويين شعبيتين عن طريق اثنين من المحامين الإسبان المتطوعين ضد حسين سالم رجل الأعمال الهارب فى إسبانيا، والذى تم تجميد أمواله فى إسبانيا وسويسرا فقط.

وحاولت المبادرة الشعبية متابعة تجميد ٧٥٠ مليون دولار لـ٣١ شخصية من النظام السابق بسويسرا و٨٥ مليون دولار (تعادل ٨٥٠ مليون جنيه مصري) ببريطانيا، حيث كانت الأخيرة قد أعلنت عن تجميد موجودات وحسابات وممتلكات تابعة لهؤلاء الأشخاص.

وجاءت الخطوة البريطانية استجابة لقرار الاتحاد الأوروبى بتجميد أموال ١٩ شخصية مصرية من بينها مبارك وعائلته.

حققت المبادرة الشعبية بعض الإيجابيات وتفاوضت مع عدد من المسؤولين البريطانيين والأميركيين لتحريك ملف استرداد الأموال المنهوبة من بعض رموز النظام السابق، كما عرضت كل ما توصلت له على اللجنة القضائية التى شكلها المجلس العسكرى ونسقت معها التحرك فى هذا الملف.

فى تلك الفترة، توقعت المبادرة الشعبية إمكانية استرداد ٥٠٪ من الأموال المهربة بالخارج، قائلة إن بعض الدول الكبرى لم تستطع استرداد أموالها من بلدان أخرى إلا بنحو ١٠٪ أو أقل.

غير أن هذا الجهد ظل دون ترجمة لاسترداد فعلى للأموال لمصر.

وفى ٢٧ أغسطس ٢٠١٢ وبعد تولى الرئيس محمد مرسى مقاليد الحُكم فى مصر ومرور ٦ أشهر كاملة على توقف اللجنة القضائية عن عملها بسبب الاستغناء عن المستشار عاصم الجوهري، أقر مجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، تشكيلًا جديدًا للجنة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة، بعيدًا عن وصاية جهاز الكسب غير المشروع، مع توسيع عمل اللجنة ليشمل الأموال المهربة فى الخارج والمخفاة فى الداخل. كانت اللجنة برئاسة المستشار محمد أمين المهدي، وضمت ممثلين عن المجتمع المدني، وبعض الجهات الحكومية والشخصيات العامة. واتضح بعد ذلك أن القرار ما هو إلا محاولة لإضفاء الصفة الرسمية على اللجنة الشعبية السابقة.

محامو مبارك وباقى هيئة الدفاع عن رموز نظامه استغلوا المظاهرات التى وقعت فى أعقاب الإعلان الدستورى الأول الذى أصدره مرسى بإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، وتحصين

قراراته من القضاء فى إظهار عدم استقرار الأوضاع فى مصر، وتأثر القضاء بالأحداث السياسية، وهو ما دفع كثيرًا من الدول الأجنبية إلى تعليق قرارات تجميد أموال رموز النظام الأسبق وعودة لجنة استرداد الأموال إلى المربع صفر.

جاءت الأحداث التى تعرضت لها المحكمة الدستورية العليا ومحاصرة أنصار مرسى لها، لتدفع القضاء الإسبانى إلى إصدار قرار برفض تسليم رجل الأعمال حسين سالم ونجليه إلى مصر بعدما أصدرت المحكمة الوطنية الإسبانية قرارًا بتسليمه فى وقت سابق.

فى ذلك التوقيت، تحدثت مصادر قضائية عن قيام عدد من أسر مسؤولى نظام مبارك بمحاولة فك تجميد الأموال المهربة فى بنوك الاتحاد الأوروبي، وبينهم عبلة فوزي، زوجة رجل الأعمال أحمد عز أمين لجنة السياسات السابق، حيث وكلت الأسر محامين للإفراج عن الأموال المجمدة تحت زعم أنهم لا يملكون نفقات المعيشة، وأنهم يتعرضون لاضطهاد سياسي، متهمين القضاء المصرى بأنه غير مستقل، وأن أرباب أسرهم يعانون داخل سجون غير آدمية. ووصل حجم الإنفاق على شركات المحاماة الموكلة من أجل هذا الغرض نحو ١٥٠ مليون دولار.

وفى فبراير ٢٠١٢ تقدم حزب الوسط، بمشروع قانون لاسترداد الأموال المنهوبة داخليًا وخارجيًا، عبر تشكيل لجنة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية تسمى «لجنة استرداد أموال مصر»، كما قدمت الحكومة نفسها مشروع قانون نص على إنشاء لجنة لاسترداد الأصول تختص بالقيام بكل الإجراءات اللازمة للبحث والتحرى والرصد والملاحقة والتتبع والكشف عن جميع الأصول التى يُشتبه فى حصول أى شخص عليها دون وجه حق، بسبب ارتكابه لأى جريمة من

الجرائم المنصوص عليها فى القوانين[١٠٨].

وبين قانون الحكومة وقانون حزب الوسط، تبخرت آمال المصريين فى استرداد أموالهم.

كانت مصر طالبت سويسرا ودول الاتحاد الأوروبى بتجميد أموال عائلة مبارك ونظامه، لحين تنفيذ أحكام قضائية نهائية لاسترداد أمواله التى انتهى تجميدها فى فبراير ٢٠١٤، وجددت سويسرا تجميدها لأموال مبارك ٣ سنوات حتى فبراير ٢٠١٧ بعد تقديم طلبات تفيد ارتباط أموال مبارك بالقضايا المتهم فيها، فى حين أن دول الاتحاد الأوروبى جددت تجميد تلك الأموال لمدة عام واحد.

المعلومات المتاحة تفيد بأن إجمالى ما تم تحصيله حتى الآن من قيمة الأموال المصرية المهربة إلى الخارج لم يتجاوز ١٠٠ مليون جنيه، فى حين أن جهاز الكسب غير المشروع أعلن على لسان رئيسه المستشار يوسف عثمان مساعد وزير العدل، أن قيمة الأموال المهربة لرموز نظام مبارك فى بريطانيا وسويسرا وإسبانيا تُقدر بمبلغ ١,٥ مليار جنيه.

حسب اللواء شفيق البنا، رئيس الشؤون الفنية والإدارية بمكتب الرئيس الأسبق حسنى مبارك، فإن أموال الأخير التى قاموا بتهريبها «فى الحفظ والصون» وتزيد يومًا بعد يوم، على حد قوله.

وأوضح البنا خلال لقائه فى برنامج «صح النوم»، المذاع على قناة «التحرير»، فى ٢ يناير ٢٠١٥، أن عائلة مبارك أخفت هذه الأموال بطرق حديثة، من خلال استثمارها بواسطة شركات كبرى فى جميع أنحاء العالم.

مساعٍ حثيثة وسط آمال ضعيفة باستعادة الأموال المصرية المهربة إلى الخارج، دفعت النيابة العامة برئاسة المستشار هشام بركات إلى

١٠٨ المصدر نفسه.

المشاركة فى مؤتمر المنتدى الثالث لاسترداد الأموال المهربة بجنيف فى سويسرا، وقد ألقى خلاله النائب العام كلمة، تم إعلانها فى بيان رسمي، بدأها بركات بالقول إن «المسؤولية الملقاة على عاتقى كنائب عام لجمهورية مصر العربية توجب أن أتحدث بصراحة شديدة دون مقدمات أو عبارات رنانة لا طائل منها سوى إضاعة وقتكم الثمين، وهى أن النيابة العامة تدرك أن طريق استرداد الأموال المهربة محفوف بعديد من الصعوبات، وأن الحيل التى مارسها الفاسدون ومعاونوهم لتوفير ملاذات آمنة لتلك الأموال فى مصارف ومؤسسات مالية وصناديق ائتمان ومشروعات وشركات وأصول وعقارات قد بدت على درجة كبيرة من التشابك والتعقيد، الأمر الذى يفرض حقيقة يجب أن نواجهها جميعًا، هى أن تتعاون الدول التى ظهرت لديها الأموال المملوكة للفاسدين ووجوب الإفصاح عنها، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتيسير إعادة تلك الأموال»[١٠٩].

كذلك خاطب النائب العام ضمائر حضور المنتدى، ودعاهم إلى «ضرورة تجاوز نتائج الاختلافات بين النظم القانونية الداخلية على أصعدة تجميد الأموال والمصادرة والاسترداد، وتملؤنى ثقة فى استجابتكم السريعة دعمًا لطموح الشعب المصرى وحقه فى استرداد ما نهب منها، فنحن نريد تطبيق العدالة، فالتطبيق المتشدد لحرفية نصوص القانون أو الاتفاقيات قد يتناقض مع رسالة العدالة ذاتها. نريد استعادة حق الشعب المصرى وليس الاعتداء على الآخرين».

تبقى محاولة مخاطبة ضمائر الدول أو الجهات المعنية أقل من أن تفضى إلى النتيجة المرجوة.

تُقدر منظمة «غلوبال فاينانشيال إنتغريتي» الأميركية لمكافحة

١٠٩ ننشر نص كلمة النائب العام فى منتدى استرداد الأموال المهربة بسويسرا، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٤ نوفمبر ٢٠١٤.

تهريب الأموال، حجم الأموال المهربة من مصر بشكل غير شرعى بنحو ١٣٢ مليار دولار، أى ما يقارب ٤ , ٨٤٧ مليار جنيه مصري[١١٠]، ليس معلومًا على وجه الدقة نصيب مبارك وأسرته منها؛ لأن جزءًا كبيرًا منها تم تهريبه من خلال شركات «أوف شور» يتم إنشاؤها خارج مصر، ولا يعرف أحد أسماء المشاركين فيها، أو بأسلوب «اليد الثانية»، حيث يتم تهريب الأموال ووضعها فى بنوك الخارج بأسماء أشخاص موثوق فيهم، وبذلك تختفى الأموال ويصعب تتبعها.

على الأرض، تبدو سويسرا ملاذًا مصرفيًا آمنًا بالنسبة لكثير من المسؤولين الفاسدين فى أنحاء العالم. لا ينافسها فى ذلك إلا شركات «الأوف شور» التى تقام بشكل وهمى أو افتراضى فى جزر كايمان وغيرها من الجزر التى تعيش على فتات الفساد.

عقب فترة وجيزة من ثورة ٢٥ يناير، قال رئيس إدارة القانون الدولى بوزارة الخارجية السويسرية، فالانتين تسيلفيغر، إن سلطات بلاده تتعاون مع السلطات القضائية فى مصر لتسريع استعادة الأموال، ومنها ٧٠٠ مليون فرنك سويسرى (٧٥٥ مليون دولار)، خاصة بالرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك والدائرة المحيطة به، مشيرًا إلى أن تلك هى أحدث بيانات عن الأموال المجمدة منذ أوائل عام ٢٠١١.

وفى سبتمبر ٢٠١١، أصدرت سويسرا القانون الفيدرالى السويسرى لرد الأموال غير الشرعية، والذى فجَّرت نصوصه مفاجأة من العيار الثقيل، تمثلت فى أن السلطات المصرية عليها عبء كبير لإثبات عدم شرعية هذه الأموال المهربة، وأنه فى حال التأكد من ذلك، لن يتمكن المصريون من الحصول على أموالهم نقدًا، وإنما فى صورة

١١٠ نادية مطاوع، الأموال المهربة فى رقبة «مرسي»، جريدة «الوفد»، القاهرة، ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

تمويل مشروعات قومية تنموية ومنح تخضع لفترات طويلة وعبر دراسات متعددة. القانون السويسرى نص أيضًا فى مادته الثانية، على أن المجلس الفيدرالى يمكن أن يقرر تجميد أصول فى سويسرا، حسب بعض الشروط، وهى أن تكون الأصول محل المصادرة فى ظل اتفاقية تعاون قانونى بناءً على طلب بلد الأصل، وأن تكون هذه الأموال مملوكة أو تتبع شخصيات تشغل أو كانت تشغل منصبًا عامًا على قدر من الأهمية فى الخارج، أى رؤساء جمهورية أو حكومة أو كوادر سياسية كبيرة أو كبار المسؤولين فى إدارة الدولة، وفى القضاء والجيش والأحزاب على المستوى المحلي، وأيضًا أعضاء شركات القطاع العام الكبيرة، وأفراد وشخصيات اعتبارية قريبة من الشخصيات السياسية بناء على علاقات عائلية أو شخصية بها، وهو ما زاد من العبء الملقى على كاهل لجنة عاصم الجوهري، وجعل مهمتها فى البحث والتحرى عن أموال رموز النظام صعبة.

بدا الأمر أكثر تعقيدًا بعد أن أصدرت المحكمة الجزائية الفيدرالية السويسرية حُكمًا فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلغاء حق مصر فى الاطلاع على «الملف المالي» للرئيس الأسبق حسنى مبارك، ومعاونيه، فى ظل ممارسات تثير القلق من الحكومة المصرية، خاصة فيما يتعلق بضمانات إنجاز تحقيق عادل ومستقل فى الاتهامات المنسوبة لمبارك ومعاونيه.

ورأت جهات قضائية سويسرية أن الضمانات القضائية التى تعهدت بها القاهرة تم العصف بها بقوة، وهو ما قدمه الخصوم فى الدعوى، حيث دفعوا بأن جهات التحقيق المصرية لم تعد مستقلة، بعد إصدار إعلان دستورى جديد يمكن السلطة التنفيذية فى مصر، ممثلة فى الرئيس -حينذاك- محمد مرسي، من الإطاحة بالمحققين، وقدم المتظلمون من قرار تسليم الملف المالى إلى السلطات المصرية، ما يفيد بأن السلطة القضائية فى مصر تعانى تدخلات عنيفة واتهامات علنية من السلطة

التنفيذية ربما تؤثر على حيدتها وقدرتها على إنجاز حكم قضائى عادل، فالمحكمة الدستورية العليا فى مصر تحت الحصار، والسلطة التنفيذية تتهم السلطة القضائية علنية بالتستر على الفاسدين، ما يتعذر معه تسليم معلومات حساسة للقاهرة وسط هذا الاضطراب.

وحسب تلك المصادر فى ٢٠١٢، فإنه «لا يوجد حكم قضائى واحد من القاهرة يدين مبارك فى قضايا مالية، والحكومة المصرية لم تقدم دليلًا واحدًا على قائمة الاتهامات التى نسبتها لمبارك ومعاونيه». بطبيعة الحال، عدنا إلى نقطة الصفر، بعد حكم محكمة جنايات القاهرة بتبرئة مبارك ونجليه ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى ومساعديه ورجل الأعمال حسين سالم.

غير أن تأكيد محكمة النقض الحُكم الصادر فى حق مبارك، ونجليه جمال وعلاء، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة لصيانة القصور الرئاسية، أو ما تعرف إعلاميًا بقضية «القصور الرئاسية»، دفع النائب العام السويسرى مايكل لوبير لزيارة مصر فى منتصف يناير ٢٠١٦، للتفاوض مع السلطات المصرية حول الأصول المجمدة لعائلة الرئيس الأسبق.

يصطدم موقف مصر القانونى بثلاث عقبات أساسية.

العقبة الأولى هى عدم توافق الأحكام الصادرة عن المحاكم المصرية مع المعايير الدولية للعدالة. يتعين علينا إقناع العالم (وليس إقناع أنفسنا) بأن أحكامنا القضائية قد استوفت هذه المعايير. علينا أن نوثق طلبات استرداد الأموال أو تسليم الأشخاص بسوابق قضائية لصالحنا حدثت فى دول أخرى فى قضايا شبيهة بقضايانا. وهنا أيضًا ما زلت أرى كما أشرت مرارًا من قبل أن افتقادنا حتى اللحظة لتشريع وطنى للتعاون القضائى الدولى وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم (كما

هى الحال فى معظم دول العالم ومنها أكثرية الدول العربية) ما زال أمرًا سلبيًا وغير مبرر وغير مفهوم.

العقبة الثانية تتعلق تحديدًا بما تطلبه بعض الدول (سويسرا مثلًا) من ضرورة وجود صلة مباشرة بين الأموال المطلوب استردادها والجريمة المنسوبة إلى المتهم. هنا يجب التذكير بأنه من المسلم به قانونًا أن الأموال غير المشروعة (نقود أو عقارات أو أسهم أو سندات أو غيرها) لا يلزم أن تكون هى الناتج المباشر من جريمة الفساد، بل يكفى أن تكون من المتحصلات التى آلت من هذه الجريمة حتى لو أخذت أشكالًا أخرى جديدة ومختلفة بفعل حيل التصرف والتمويه التى خضعت لها. وهناك سوابق قضائية عديدة بهذا المعنى تؤكدها أحكام القضاء السويسرى والفرنسى وبلدان أخرى كثيرة وذلك إعمالا لفكرة. la subrogation réel

والواقع أن إلحاح الدول المودع لديها الأموال المهربة على اشتراط وجود صلة مباشرة بين الأموال وجرائم الفساد يجب إعادة تقييمه على ضوء ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها، فالاتفاقية تجيز مصادرة ورد الأموال ليس فقط إذا كانت متحصلة مباشرة عن إحدى جرائم الفساد ولكن أيضًا إذا كانت هذه الأموال (مرتبطة) بها. هذا يعنى بنصوص الاتفاقية ذاتها (المادة ٥٤ فقرة ١) أنه لا يلزم وجود الصلة السببية المباشرة بين الفساد والأموال المهربة بل يكفى قيام صلة (الارتباط بينهما).

اللافت أن النائب العام السويسرى بدا وكأنه يعلق رد الأموال على شرط إثبات أنها متحصلة مباشرة عن جرائم الفساد بموجب حكم قضائى نهائي، مع أنه يعلم جيدا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى صادقت عليها الدول الأوروبية بما فيها سويسرا وصادقت عليها مصر أيضًا تجيز بوضوح طلب استرداد الأموال

المهربة بمجرد صدور قرار اتهام من الدولة صاحبة الحق فى الأموال وقبل أن يصدر حكم قضائى نهائى من محاكمها وذلك فى الحالات التى لا يمكن فيها ملاحقة الجانى بسبب الوفاة أو الهرب أو الغياب أو فى الحالات الأخرى المناسبة (المادة ٥٤ فقرة ١ ج). هذه مسألة يجب التركيز عليها لا سيما وأنها تتفق مع ما أعلنته المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٦ من أن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم بالإدانة أمر لا يتعارض مع مبدأ افتراض البراءة وحقوق الملكية الأساسية.

فى هذا السياق، علينا الاعتراف بأن تردد الكثير من الدول الأوروبية فى الاستجابة لطلبات التسليم المصرية ليس مُنبت الصلة بما يثار من سوء معاملة المحتجزين والمحبوسين وما يتعرضون له فى أماكن الحجز والاعتقال، صحيحٌ أن الملاحقين أو المحتجزين فى جرائم مالية مثل الفساد ليسوا معنيين بهذه الأوضاع فى أماكن الحبس والسجون، لكنهم لا يترددون فى إثارتها أمام سلطات الدول الأجنبية. هذا الواقع يدعونا إلى مراجعة أنفسنا والقضاء على هذه الممارسات التى لم ولن نحصد منها سوى الإساءة إلى أنفسنا وخسران قضايانا.

العقبة الثالثة هى ما يدفع به المتهمون الموجودون فى الخارج أمام السلطات الأجنبية من أن هناك باعثًا سياسيًا وراء طلبات تسليمهم أو استرداد أموالهم المتحصلة عن الفساد. ليس سرًا أن البعض (إن لم يكن الكل) يلجأ لهذه الحيلة، لا سيما وأن الاتفاقيات الثنائية والعالمية الخاصة بالتسليم ومكافحة الفساد تجيز بالفعل رفض طلب التسليم إذا كان ثمة أسباب سياسية تحيط بطلبات التسليم. يقع علينا، إذًا، عبء تفنيد ودحض مثل هذه الادعاءات[111].

١١١ د.سليمان عبدالمنعم، سويسرا ولعبة «البينج بونج» فى قضية استرداد الأموال المهربة، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١٦.

مع توالى حلقات المسلسل بدون بارقة أمل، بدا المشهد كأنه مطاردة لسراب، ربما بسبب التباطؤ والإهمال ونقص البيانات، وعدم صدور أحكام نهائية بحق الشخصيات المطلوب استرداد الأموال التى نهبوها من مصر عبر سنوات من الفساد والتواطؤ واستغلال النفوذ.

obeikan.com